

20
21

التقرير السنوى لرصد انتهاكات العنف الأسرى فى مصر

تمهيد

قامت مجموعة براح برصد جرائم العنف الأسرى المتعمد للقوة الجسدية أو التهديد والقوة ضد النساء والفتيات، ولأن براح تشعر بالقلق تجاه الفتيات والنساء وما يتعرضنَّ له من إيذاء نفسي وجسدي وحرمان حتى الموت التزمت في تقريرها بالإفصاح والكشف والمصادقية عن تلك الانتهاكات، وتطبيقاً لأسس وقواعد حقوق الإنسان وما أقره الدستور المصري كالحق في الحفاظ على الخصوصية، هذا المبدأ الأساسي لأي بلد ديمقراطي وعنصر من عناصر التقاليد القانونية التي تحظر تهديد خصوصية الأفراد فقد قمنا بتشفير البيانات. واعتمدت آلية الرصد في التقرير على ما تناوله الوسائل الإعلامية المختلفة داخل مصر من أخبار.



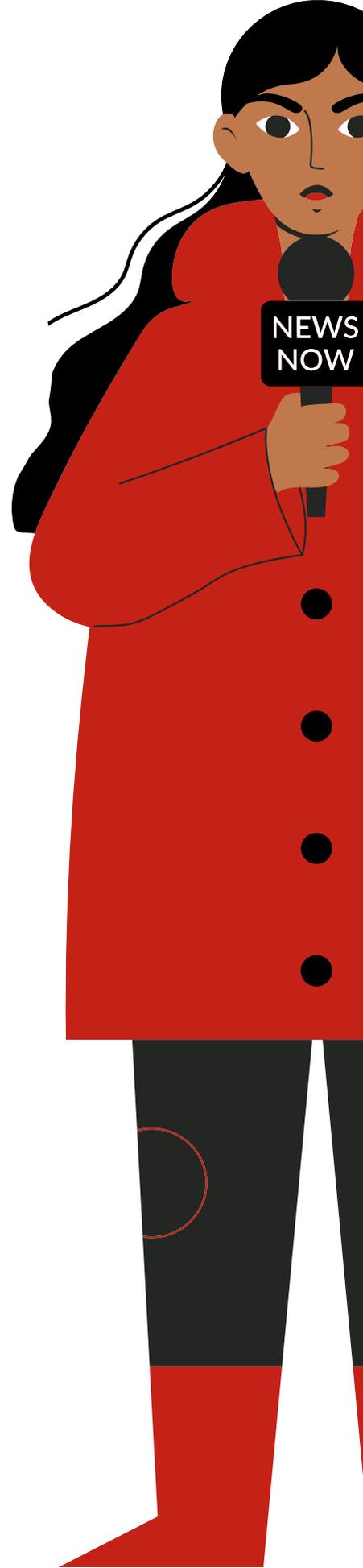
barahaamen

براح آمن 

barahaamen.org

عام 2021 عاماً مليء بأخبار النساء

نشرت المجموعة التقرير النصف سنوي خلال حملة 16 يوم (25 نوفمبر 10 ديسمبر)، بينما فى هذا التقرير ننشر أرقام تلك الجرائم مع تحليلها بشكل من أشكال المعيشة للسياق المصرى ثقافياً واجتماعياً وسياسياً خلال عام 2021 حيث اعتمدت براح على رصد أخبار الجرائد المصرية لقضايا النساء ونقد المهتمين والمهتمات بالحق فى الحياة ومناهضة العنف ضد النساء وما تواجهه الفتيات والنساء من عنف أسرى ممنهج فى مصر ورصد نقد مشروعات القوانين الخاصة بالنساء فى المجال الخاص كقانونختان الإناث (تغليظ عقوبة تشويه الأعضاء التناسلية للنساء) [1] ومشروع رئاسة الوزراء للأحوال الشخصية [2] والأغتصاب الزوجى ... وفى سياق متصل ترى براح أن جريمة الاغتصاب الزوجي تُعد من أكثر الانتهاكات التي تواجهها النساء وبدأت النساء بالإفصاح عن فظاعة هذا الانتهاك بشكل أكبر من الأعوام السابقة خلال عام 2021، كما بدأ الرأي العام فى إعلان رفض تلك الجريمة وتجريمها، [3] وتشعر براح بالقلق لشأن النساء فى المؤسسة الزوجية لغياب قوانين فعلية لردع كافة أشكال العنف الأسري الممارس عليهنّ كالطلاق الشفاهي والغيابي، وما تتعرض له النساء من كافة أشكال المخاطر خلال الحصول على الطلاق وإثباته بشكل قانوني، موثق وتعرضها للعنف الجسدي مثل الضرب الذي يصل أحيانا إلى خطر الموت. فى يولييه 2021 حدثت 3 جرائم قتل زوجي فقط فى أربعة أيام خلال عيد الأضحى، ونتيجة لذلك أصبح قتل النساء فى عام 2021 ليس مجرد ظاهرة وإنما أصبح الوضع أكثر شيوعاً [4] ، والأمر الأكثر قسوة أن بعض من يتم قتلهنّ من الفتيات والنساء أو تهديدهنّ بالقتل فقط رغبتنّ بممارسة أبسط حقهوهنّ الأساسية، كحرية الملبس مثلما حدث مع فتاة الاسماعيلية "ر" فى 10 أغسطس 2021، حيث قامت والدتها التي تدعى "س.م."



1. <https://cutt.us/xCAAdp> السيسى يصدق على قانون تغليظ عقوبة ختان الاناث 30 ابريل 2021
2. <https://cutt.us/hPCf4> نص مشروع قانون الاحوال الشخصية مقمدا للنواب الاربعاء 6 ابريل 2022 مصراوى
3. <https://cutt.us/LDyzy> صدمة قانونية .. تجريم الاغتصاب الزوجي يلزم الزوج الحصول على اقرار بالموافقة على العلاقة كل مرة الاحد 20/6/2021 المصرى اليوم
4. <https://cutt.us/M3pHO> مصر..هل اصبحت جرائم القتل الزوجى ظارة يجب ان نخشاها الثلاثاء 27 يولييه 2021 الشروق



وهي تعمل رئيساً لقسم التمريض في إحدى المستشفيات بالاسماعيلية بمحاولة دهس ابنتها لخلعها الحجاب وبعد توجه الفتاة إلى قسم الشرطة لعمل محضر باصابتها بالكسور والكدمات وتعرضها لمحاولة قتل أجبرت على التنازل كمعظم الفتيات، لأسباب تتعلق بالعوادات والتقاليد وعدم وصم الأم، حيث أوضحت تلك الحادثة على وجه الخصوص لبراح شكل التعامل مع قضايا العنف الأسري والإيذاء الواقع جسدياً ونفسياً على الناجيات ، وفى سياق متصل نشرت بعض الصحف عام 2021 مشروعات لقوانين تُجرم بعض أشكال العنف الاسرى ورغم ذلك حتى ابريل 2022 يستمر غياب التجريم القانوني لأشكال العنف الاسرى ، ونتيجة لذلك أصبح الأمر أكثر تعقيداً للعديدات داخل المجتمع المصرى ما سيؤثر بالسلب على المجتمع ككل، واتضح ذلك بعد رصد براح عام 2021 حدوث أكثر من ألف خبر لجريمة عنف أسري من مختلف المواقع والجرائد اليومية الرسمية والغير رسمية فى كل المحافظات دون المحافظات الحدودية.

<https://cutt.us/mJL4b-5> حاولت قتل ابنتها لخلعها الحجاب ..والدة فتاة الاسماعيلية تروى 10 اغسطس 2021 العربية

<https://cutt.us/zskMu-6> مصر.. اول مشروع قانون لمحاربة عنف الاء ضد الاطفال 9 نوفمبر 2021 العربية

معايير الرصد داخل التقرير

1

تجميع البيانات

2

تحليلها من منظور نسوي يتعايش مع سياق وواقع المجتمع المصري، وكيفية تعامل المجتمع مع تلك الجرائم ودور النوع الاجتماعي وتنميطاته في استمرارية تلك الجرائم

3

تحليل ونقد للسياق القانوني والتشريعي الذي يتم الحكم به في تلك الجرائم

وفي سياق متصل اعتمد التحليل على رؤية واضحة معنية بسياق المجتمع المصري وتنوع ثقافته التي خلفت موروثات شكلت وعي المجتمع وأثرت على شكل القوانين.

نبذة عن سياق التقرير المحلي

تلك الجرائم التي قامت براح برصدها وقعت داخل جمهورية مصر العربية فى الفترة من يناير إلى ديسمبر 2021، بعد أن أصبح المجتمع المصري الآن أشد تعقيداً، فيتكون من عدة أنسجة متنوعة ثقافياً واجتماعياً وسياسياً ودينياً وعرقياً، علاوة على سيطرة العادات والتقاليد كالجلسات العرفية التي تحل محل القانون فى بعض الأماكن، وسيطرة الامثال الشعبية على العقلية، فتشكلت ثقافة مجتمعية تضطهد النساء داخل القرى والنجوع المصرية، ونتيجة لذلك فالسياق الثقافى شديد العداء تجاه النساء والفتيات، حتى وصل الحال لتقديم السينما والدراما صور العنف ضد النساء على أنها من الأشياء المقبولة والمبررة، ما أدى بالنساء والفتيات إلى خطر مواجهة العنف والتمييز الأبوي الممنهج في كثير من الأحيان، ناهيك عن التبرير لتلك الجرائم وتربية الذكور على الأنانية والاستحقاق الذي أنتج تنوع معقد فى أشكال العنف التي تُمارس ضد النساء والفتيات كالجرائم الإلكترونية التي ما زالت الحكومة المصرية تحاول الوصول إلى قوانين تستطيع من خلالها التحكم فى تلك الجرائم. قد بات العنف ينهش في النساء لأنهن من أكثر الفئات فى مصر تضرراً، بينما تصاعد تدهور حال النساء المصريات اقتصادياً خاصة بعد تأثير جائحة كورونا التي حرمتهن من كافة الحقوق الأساسية، أصبحنا نشهد تصاعد وتيرة العنف ضد النساء بشكل أعمق، تفنن المجتمع بعادته وتقاليده فى نشرها مع إغفال المُشرع لـ قوانين حماية النساء والفتيات، فقد أصبح الآن العنف جزء من شخصية الرجل المصري، و هناك عدة انتهاكات لا يجرمها القانون، كما توجد عدة ثغرات يتم التحايل بها أيضاً لاستمرار ممارسة أشكال العنف الأسري المختلفة والإفلات من العقاب. كما أنه بفقرات قانونية أخرى تستطيع الذكور الهروب من العقاب والمحاسبة القانونية.

هذا وقد أقرت الدولة المصرية تعديلات قانونية جديدة تنتصر للنساء فى عام 2021 كتغليظ عقاب ختان الإناث ، إلا أنه مازالت هناك العديد من الانتهاكات الغير مُجرمة، وتصاعدت مؤخراً الأصوات المصرية فى رفضها لجرائم مثل الاغتصاب الزوجي، والإيذاء الجسدي التي تصل إلى حالات العاهة المستديمة، أو القتل، والعنف النفسى الذي يصل

بالنساء في بعض الأحيان إلى الانتحار ، ومشاكل الرؤية الولاية التعليمية على الأطفال القُصر، والإجبار على الزواج الذي لا يُعاقب عليه القانون، و استخدام الرأفة في جرائم القتل التي تُرتكب تحت نطاق جرائم الشرف في المادة 60 من قانون العقوبات التي تحمي أي فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة الاسلامية مما برر للعنف الجسدي الزوجي، وعنف الآباء ضد الأطفال الذي يعتبره القانون حق تأديب مقرر للآباء. وفي سياق آخر، استمر حتى 2021 المجتمع في إجبار الفتيات والنساء على الزواج دون وجود قانون يحكم هذا الانتهاك الواضح. كما تكررت جرائم قتل النساء في عام 2021 بسبب استخدام القانون لمبدأ الرأفة للرجال في القتل على خلفية الشرف، في 7/10/2021 قُتلت فتاة في جنوب الجيزة على أيدي والدها وشقيقها بدوافع تتعلق بالشك في سلوكها ، وبناء على ذلك أصبح العنف يُمارس بشكل ممنهج على النساء .



أشكاليات وأجهتنا فى الرصد

تعددت أشكال العنف الأسرى فى مصر مؤخراً، وأصبح المّعنف يرتكب العديد من الجرائم بلا عقاب، **كالعنف الاقتصادى** المتمثل فى الحرمان من الميراث والامتناع عن نفقة الأطفال فى حالات الطلاق، و **العنف الاجتماعى** المتمثل فى الطرد من المنزل وتشويه السمعة للنساء، وغيره من أشكال **العنف النفسى واللفظى** ... الخ. فعند تناول الأخبار نجد أنها غالباً ما تكون الجريمة التى نرصدها بداخله هى **جريمة مركبة** تشتمل على أكثر من نوع من أنواع العنف الأسرى (**عنف جنسى - عنف جسدى - عنف نفسى - عنف اقتصادى - عنف اجتماعى**)، أو أكثر من شخص قام بممارسة العنف على الناجية (أب - زوج - أخ - أم - خال - عم ... الخ). مما جعل أمر الرصد عموماً لانتهاكات النساء فى مصر أمراً أكثر تعقيداً.



3.5 %

من حالات الإجهاض تحدث
نتيجة عنف الشريك

هل الجرائم التي رصدها التقرير هي كل جرائم العنف الأسرى؟

لا... نحن مُدركات تماماً أن الجرائم التي تصل إلى الوسائل الإعلامية هي نسبة قليلة جداً أمام الكثيرات ممن لجأن إلى عدم الإفصاح أو الإبلاغ عن الجريمة.. نحن على قناعة تامة في براح بأن العنف الأسري في مصر كارثي، وأن الأرقام والنسب المُعلنة في المراكز الرسمية والغير رسمية أقل من الواقع بكثير. فهناك دراسة لمركز الإحصائيات الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عام 2015 عن العنف الاقتصادي وتأثيره على الصحة الإنجابية والصحة العامة للأفراد تكشف عن معاناة ٧,٨ مليون من النساء تعرضن للعنف على يد الزوج والخطيب أو أحد أفراد الأسرة، ومليون امرأة متزوجة بلا منزل، و200 ألف سيدة تعرضن لمضاعفات الحمل نتيجة العنف بسبب الزوج أو الشريك، و3.5 % من حالات الإجهاض تحدث نتيجة عنف الشريك . وفي سياق آخر ووفقاً لنتائج مسح التكلفة الاقتصادية للعنف الاجتماعي ضد النساء 64 % من النساء في مصر تعرضن للختان، وتعرضن 90% للإيذاء الجسدي والجنسي من قبل الأزواج. وفي عام 2021 كشفت الإحصاء والتعبئة عن تعرض 6.5% من النساء للعنف النفسي في الفئة العمرية من 18 عاماً إلى 64 عاماً، ثم يليه العنف الجنسي 11.8%، يليه العنف الجسدي 22.3%، ونتيجة لتلك البيانات يمكننا القول أن العنف النفسي يقل مع ارتفاع الفئة العمرية، وأن أعلى فئة عمرية ترتفع فيها نسب العنف بكافة أنواعه هي من 18 إلى 64 عاماً، بينما تتعرض النساء في الفئة العمرية من 20 إلى 24 عاماً للعنف الجسدي بنسبة 34.3%، والعنف النفسي 10.5% والعنف الجنسي 20.2% .

7.8 M

من النساء تعرضن للعنف
على يد الزوج والخطيب

64 %

من النساء في مصر تعرضن
للختان

90%

تعرضن للإيذاء الجسدي
والجنسي من قبل الأزواج.

200 K

سيدة تعرضن لمضاعفات
الحمل نتيجة العنف بسبب
الزوج أو الشريك،

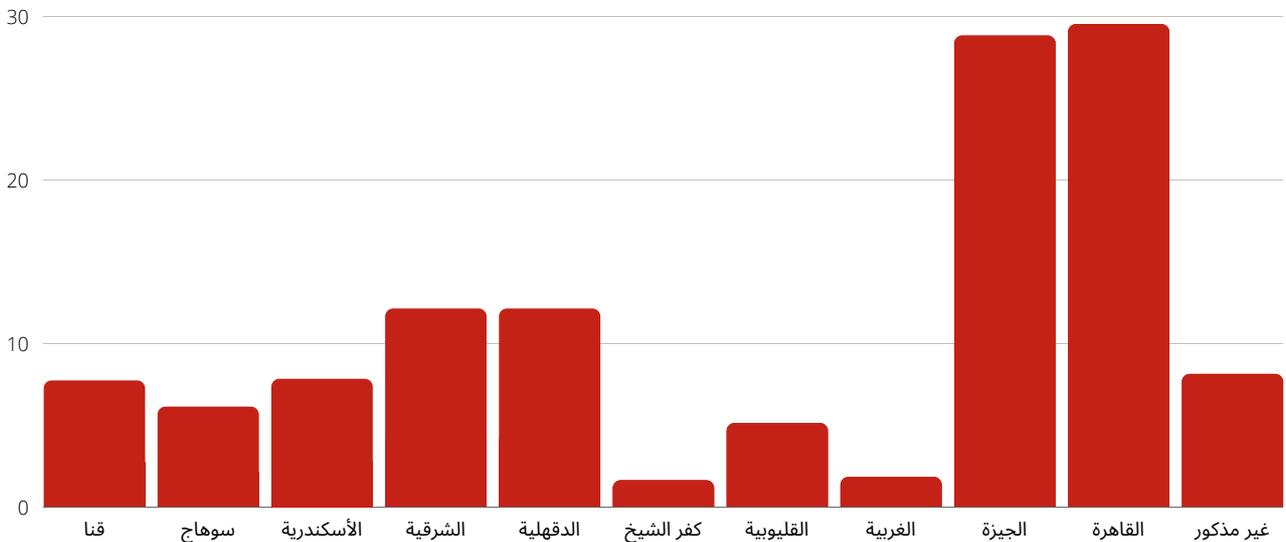
التحليل

أولاً المحافظات:

قامت مجموعة براح برصد 1002 خبر عن جرائم العنف الأسري في 24 محافظة من أصل 27 محافظة في جمهورية مصر العربية، حيث تغيبت محافظتي شمال وجنوب سيناء ومحافظة دمياط.

كان ما يقرب من 80 خبر لم يُذكر بها اسم المحافظة، وكان لمحافظات القاهرة الكبرى الثلاث "القاهرة - الجيزة - القليوبية" النصيب الأكبر بعدد 636 خبر، حيث كان الترتيب كالاتي: (القاهرة 296، الجيزة 289، القليوبية 51)، وذلك نتيجة للمركزية وانتشار كبرى المواقع والصحف بها بالعاصمة، كما أنها تحظى بالتغطية الإعلامية واهتمام أكبر من باقي المحافظات، وكذلك لخصوصية بعض المجتمعات المحلية خاصة ذات الطبيعة الريفية أو الصعيدية أو البدوية، والتي تقع تحت حكم الأسرة الكبيرة أو القبلية وغيرها، فلا تحظى بتغطية قوية بسبب الأعراف والعادات والتقاليد.

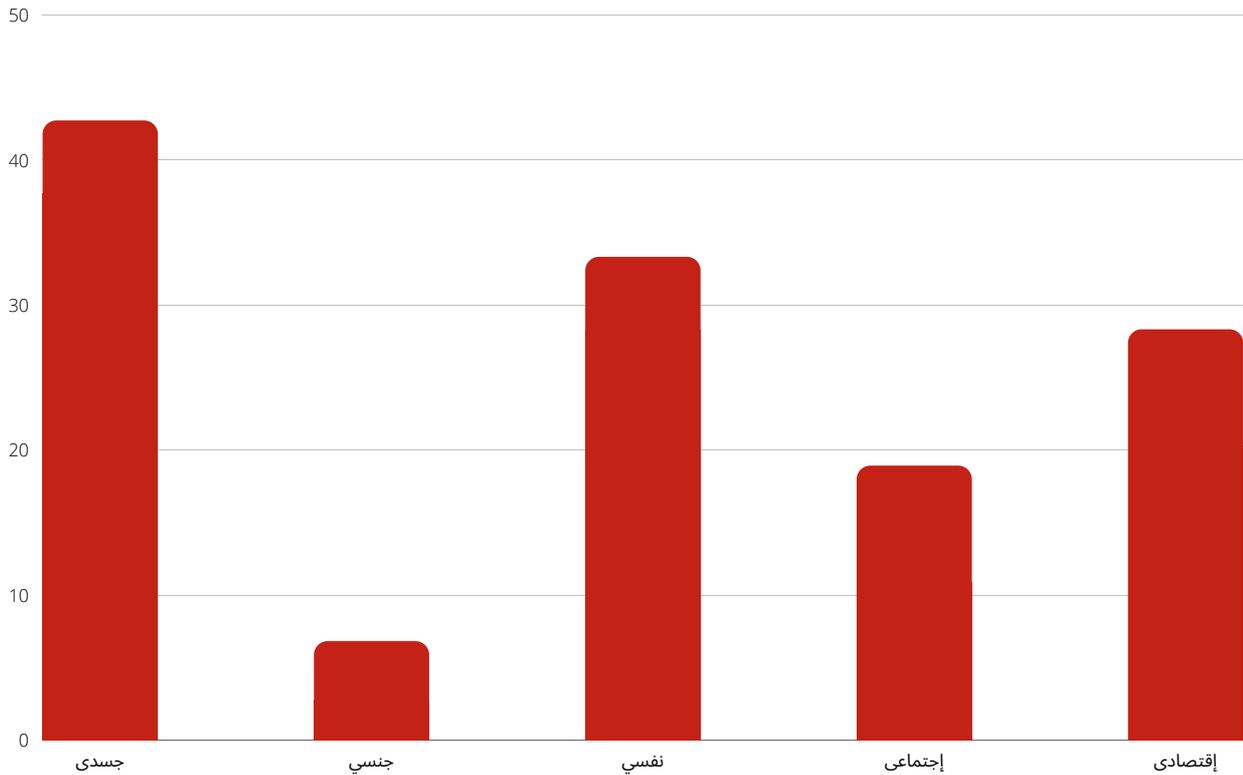
جاءت الدقهلية والشرقية في المركز الثاني بعد القاهرة الكبرى بـ 41 خبر، وفي المركز الثالث الإسكندرية وقنا الأولى بـ 28 والثانية بـ 27، يليهما الغربية بـ 18 جريمة، والمنوفية وكفر الشيخ بـ 16، الإسماعيلية بـ 13 والفيوم بـ 12، والمنيا بـ 9 جرائم، وبني سويف بـ 8، ومحافظتي البحيرة والأقصر كل منهما بـ 7 جرائم، وبقية المحافظات بين أربع جرائم وجريمة واحدة كما هو مبين بالرسم الموضح.



وذلك لا يعني عدم وجود تلك الجرائم من قبل - بل يعني زيادة البلاغات وربما ذلك عائد لتغيير القوانين الخاصة بالعنف الجنسي في مصر في السنوات الماضية، والتوعية المستمرة ضده على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وحملات التدوين الكثيرة التي كان جزء كبير منها عبارة عن شهادات تخص العنف الجنسي داخل الأسرة. كان هناك بعض الجرائم التي تم رصدها مثل إجبار على التسول والحرمان من العمل، وإجبار عن التنازل مقابل ابتزاز وتحريض على الاغتصاب، وإجبار على القتل، تم رصدهم عدد مرة - لثلاث مرات.

ثانياً: أنواع وأشكال العنف التي تم رصدها:

خلال أربع سنوات من الرصد لجرائم العنف الأسري كان دوماً النصيب الأكبر في الرصد **للعنف الجسدي**، ولم يتغير هذا العام بواقع **712 جريمة من أصل 1002 جريمة** تم رصدها خلال عام 2021، أي بواقع (37.7%) من الجرائم كانت عنف جسدي كما هو مبين من الرسم.



حيث يُعرف **العنف الجسدي** على أنه أحد أنواع العنف الواضحة ويشمل كل عنف له أثر جسدي بداية من الضرب وحتى القتل. والقتل جاء هذا العام كأكثر انتهاك تم رصده بواقع 309 جريمة لتشكّل (20.4%)، ويليه الضرب بواقع 231 جريمة (15.2%)، والضرب المبرح بـ 59 جريمة أي (3.9%)، ثم يأتي الشروع في القتل بواقع 68 جريمة (4.5%)، وكان هناك 47 جريمة (3%) وصفت بالتعذيب والذي يشمل جميع أشكال العنف الجسدي والنفسى، وكان هناك عاهة مستديمة بـ 19 جريمة (1.3%)، واشتمل التقرير على 6 جرائم صُنفت بالاتجار بالبشر حيث يقوم الأهل ببيع ابنتهم عن طريق عرضها للبيع بمبالغ عالية.

بينما جاء **العنف النفسي** في المركز الثاني، بـ 534 جريمة (28.3%)، ويُعد العنف النفسي أكثر أنواع العنف ارباكاً فكل فعل عنف له أثر نفسي سواء من الفعل نفسه أو من آثاره لذا كان هناك الكثير من الانتهاكات تُصنف بالعنف المركب لوجود العنف النفسي كنوع مشترك أساسي في جميع جرائم العنف الأسري. ويشتمل هذا التقرير على بعض أشكال العنف النفسي مثل: الانتحار والتي رصدت بـ 51 واقعة بنسبة تُقدر بـ (3.4%) حدثت بسبب العنف الأسري، وكذلك عانت 37 (2.4%) سيدة وفتاة من التهديد بالإيذاء خلال الجرائم المرصودة، وهناك 28 (1.8%) أم حُرمت من أبناءها سواء من الزوج/الطلاق أو أهله، وكذلك اشتمل التقرير على رصد أشكال أخرى كالملاحقة، والسب، والقذف، والهجر، والخيانة، وتعدد الزوجات، وحرمان من بعض الحقوق الأساسية مثل: العمل وحرية الحركة والتنقل.

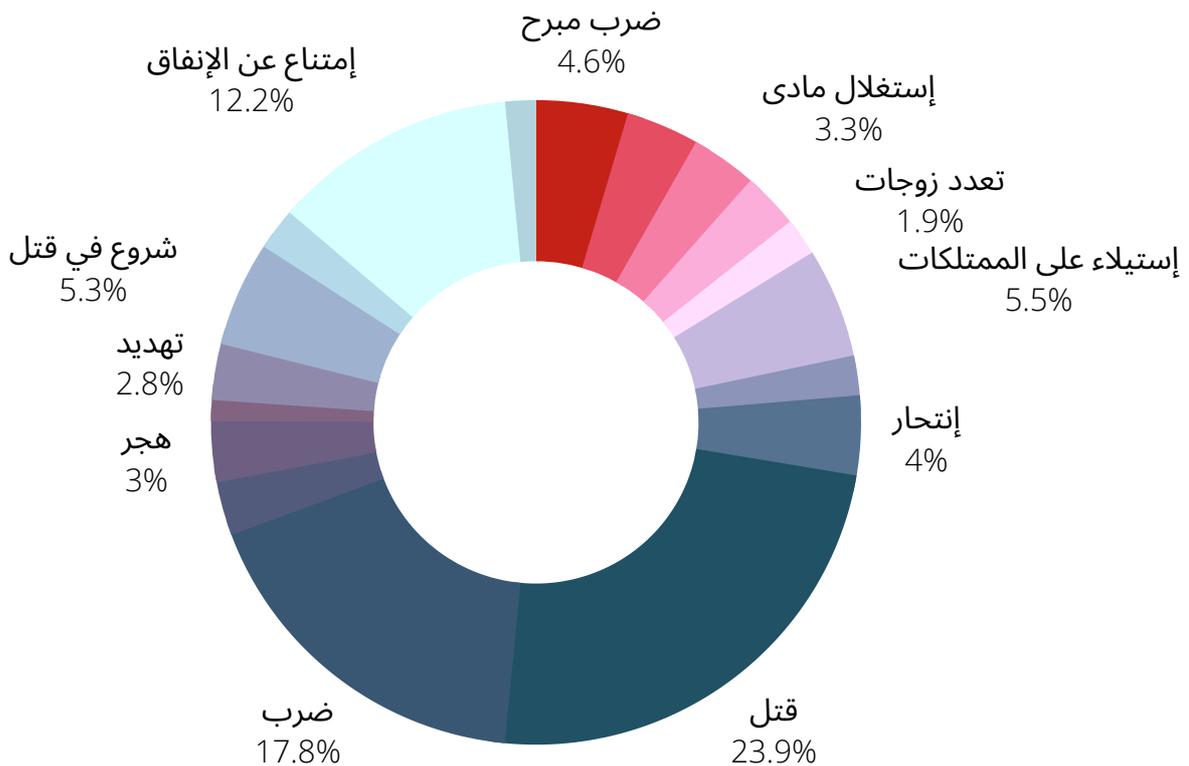
يأتي **العنف الاقتصادي** في المركز الثالث من رصد أنواع العنف، بـ 383 جريمة أي (20.3%)، وكان أكثر أنواع الانتهاك ممارسة بداخله هي الامتناع عن الإنفاق بنسبة (10.4%) بـ 158 واقعة. وثم استيلاء على ممتلكات بـ 72 واقعة (4.7%) وكان أغلبها في حق الزوجة، وشمل الاستيلاء على (أموال سواء ميراث، أو مرتب، أو نصيب في شراكة عمل، أو ممتلكات عقارية، أو استيلاء على مصوغات ومنقولات شقة الزوجية). ثم كان الاستغلال مادي كنوع انتهاك للحقوق الاقتصادية بنسبة (2.8%) وعدد 42 واقعة، وهذا الاستغلال اشتمل على (توريث الناجية/الضحية في ديون والهرب، أو إجبارها على تحمل كافة مصاريف المعيشة..الخ). كما رصدنا 15 واقعة تخص الميراث، فهناك 9 جرائم حرمان من الميراث، و 6 جرائم خلافات حول الميراث، وكان جزء من تلك الجرائم يصاحبه جرائم عنف جسدي تصل لحد القتل، فهناك 5 جرائم من الـ 15 جريمة كانت قتل للحرمان من الميراث، و جريمتين كان هناك "ضرب مبرح"، وجريمتين شروع في القتل. كما رصدنا جرائم أخرى مثل الحرمان من العمل، والإجبار على التنازل عن الحقوق.

ثم يأتي **العنف الاجتماعي** في المركز الرابع، بـ 206 خبر وبنسبة (10.9%)، وتأتي أغلب أشكال انتهاكاته في صورة ممارسات يتسامح معها المجتمع ولكنها ذات آثار مؤذية ومدمرة على حياة النساء والفتيات، كما أن أغلب تلك الجرائم يُمكن وصفها بالعنف المركب، فرغم أنها عنف اجتماعي لكنها أيضا ذات آثار مدمرة اقتصادياً ونفسياً على العديد من النساء والفتيات. رصدنا 39 واقعة هجر زوجي بنسبة (2.6%)، والهجر تعريفه: هو ترك الزوج لزوجته بدون طلاق أو موقف محدد من العلاقة الزوجية. وكان هناك 36 واقعة طرد من المنزل سواء من الزوج أو أهله في حق الزوجة والأبناء بنسبة (2.4%)، كما رصدنا 24 (1.6%) واقعة تعدد زوجات - رغم عدم تجريمه في مصر لكننا هنا نرصده لبيان أثره على النساء - يترك الزواج بأخرى أذى نفسي على النساء، كما تتكبد العديد من النساء الموارد المالية والزمنية داخل محاكم الأسرة للحصول على الطلاق، وحقوقها الاقتصادية ... الخ. كما يستخدم العديد من الرجال الزواج الآخر كوسيلة عقاب للنساء أو محاولة عرقلة حصولها على حقوقها، فتعدد الزوجات أصبح عبء تتحمل تبعاته النساء وهدهنّ سواء الزوجة الأولى أو الثانية ..الخ. واستكمالاً لأشكال الانتهاكات كان هناك 24 واقعة إنكار نسب، و23 واقعة طلاق غيابي، و15 جريمة تشويه للسمعة - والذي أصبح يستخدمه

العديد من الرجال لحرمان النساء من حقوقهنّ - وكان هناك 13 واقعة طلاق شفاهي، و 9 جرائم إجباره على الزواج، و 8 جرائم حبس منزلي، كما كان هناك 5 وقائع بيت طاعة - وهو إجبار النساء الراغبات في الانفصال عن أزواجهنّ في الرجوع إلى بيت الزوجية، والذي يختاره الزوج في أغلب الأحيان بمواصفات غير آدمية لكسر زوجاتهنّ، ويتم ذلك من خلال رفع الزوج لقضية لطلب زوجته في بيت الطاعة" - ورصدنا 3 حالات إنكار للزواج ، و جريمتين زواج قاصرات.

ويأتي في المركز الخامس والأخير **العنف الجنسي** بـ 53 جريمة (2.8%)، 26 جريمة اغتصاب أي (1.7%)، و16 جريمة اعتداء جنسي، و5 جرائم استغلال جنسي، بالإضافة إلى جرائم ابتزاز جنسي ومحاولات اغتصاب. وقد شهد هذا التقرير تزايد في حالات الرصد - وذلك لا يعني عدم وجود تلك الجرائم من قبل - بل يعني زيادة البلاغات وربما ذلك عائد لتغيير القوانين الخاصة بالعنف الجنسي في مصر في السنوات الماضية، والتوعية المستمرة ضده على مختلف وسائل التواصل الاجتماعي، وحملات التدوين الكثيرة التي كان جزء كبير منها عبارة عن شهادات تخص العنف الجنسي داخل الأسرة. كان هناك بعض الجرائم التي تم رصدها مثل إجبار على التسول والحرمان من العمل، وإجبار عن التنازل مقابل ابتزاز وتحريض على الاغتصاب، وإجبار على القتل، تم رصدهم عدد مرة - لثلاث مرات.

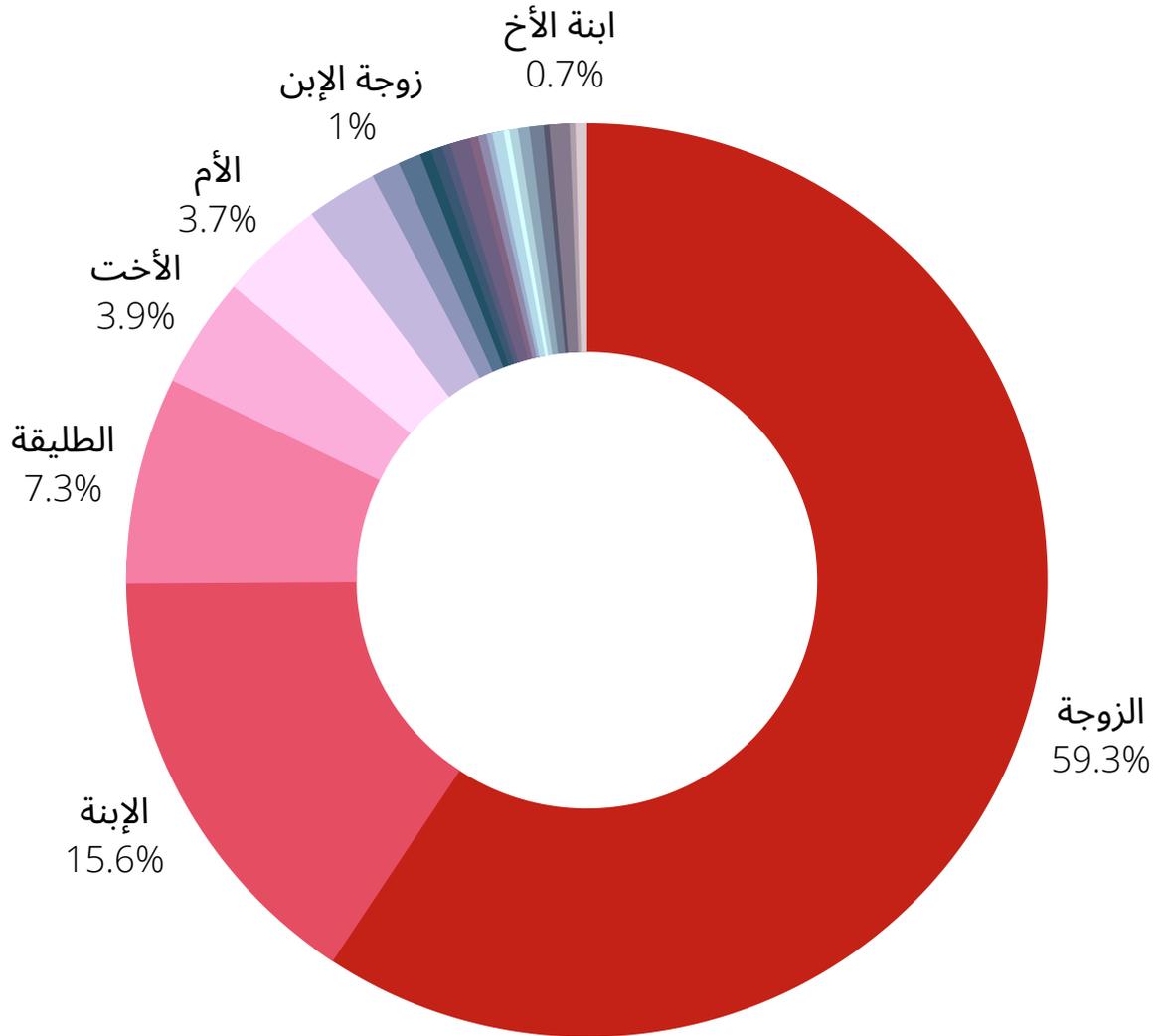
أنواع الإنتهاكات:



من أكثر من يقع عليها العنف الأسري؟

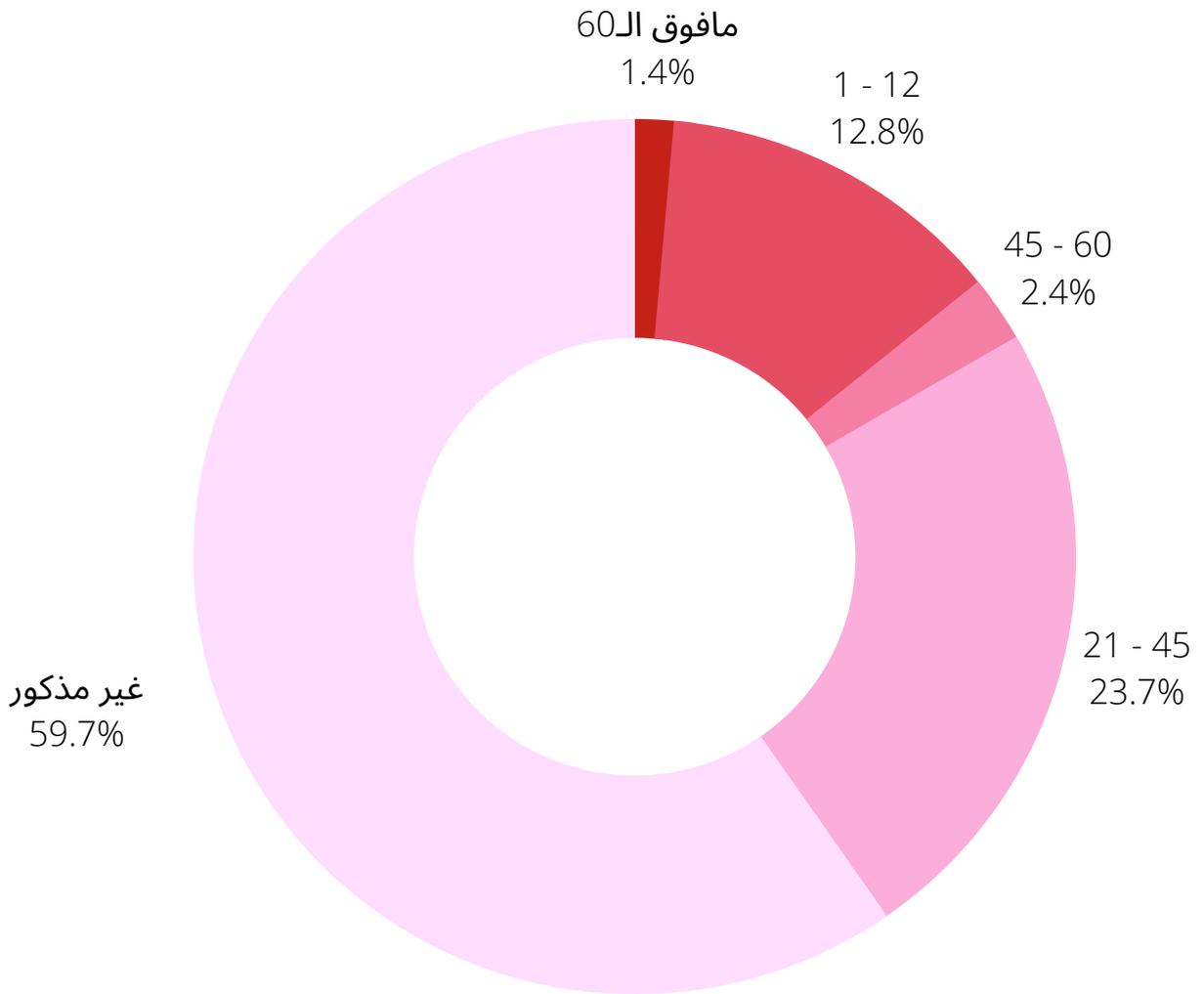
خلال الرصد كان أكثر من تعرضت للعنف الأسري هنّ الزوجات بنسبة 59% بواقع 592 زوجة، يليها الابنة 15% (156)، ثم الطليقة/الزوجة السابقة 7% (73)، والأخت بنسبة 3.9% أي 39، والأم بنسبة 3.7% (37) أم، وكانت هناك الشريكة بنسبة 2.5% أي 25 سيدة وفتاة - وهي الشريكة العاطفية سواء بعلاقة عاطفية أو خطوبة - ويليها 1% زوجة الابن بعدد 10 نساء، يليها أم الزوجة بـ 8 نساء، وابنة الأخ بـ 7 حالات، وقد رصدنا فئات أخرى تعرضت للعنف على يد أقاربهنّ مثل: "العمة - ابنة العمة - ابنة الخالة - ابنة العم"، وكان هناك "الجدة - الخالة - ابنة الأخت - الحفيدة - بنت الخال - أخت الزوجة".

ومن ذلك نستخلص أنه ليس هناك سيدة أو فتاة تنجو من العنف الأسري، وأياً كانت درجة القرابة فالنساء والفتيات على مرمى نيران العنف طوال الوقت، ويحدث ذلك بتبرير من المجتمع وأحياناً بتشجيعه.



الفئات العمرية التي تعرضت للعنف الأسري:

لا يوجد فئة عمرية في الرصد لم تمتد لها يد العنف، بدايةً من سن الرضاعة وحتى سن الكهولة، حيث جاءت الفئتين العمريتين للناجيات ما فوق الـ60 أو أقل من عام بـ14 جريمة لكلاً منهما، بينما كان الرقم الأكبر في الرصد من الجرائم التي لم يذكر بها عمر الناجية/الضحية، بعدد 590 جريمة أي أكثر من نصف الأخبار المرصودة، ويليهما الفئة العمرية 21-45 بعدد 234 جريمة، وثم الفئة العمرية 1-21 بعدد 126 جريمة، والفئة العمرية 45-60 بعدد 24 جريمة، كما هو موضح بالرسم البياني.



فلا يوجد سيدة أو فتاة أياً كان عمرها تنجو من العنف الأسري، وقد شهد هذا الرصد تزايد العنف الممارس على الجدات والأمهات، والطفلات الرضيعات بصورة ملحوظة، وذلك مؤشر أن الصمت على ازدياد وتيرة العنف على الفئات العمرية الأخرى في السنوات الماضية جعل العنف يمد ظله الثقيل ليزداد وطأة على نساء وفتيات أكثر، في ظل غياب دور التشريع لحمايتهن بقوانين مُجرمة للعنف الأسري.

ونتيجة لذلك لا نرى نحن براح آمن نتائج البحث لدينا مجرد أرقام للرصد والتوثيق فقط، إنما نرى بشكل أوضح واقعنا نحن كنساء أبشع، فتلك الأرقام الغير مُعلنة هي استمرار لحيوات مأسوية وجرائم عنف أسري دون وجود قوانين رادعة لذلك نوصي بالآتي:

- تعديل قوانين الأحوال الشخصية بما يناسب العصر ويحمي النساء من الانتهاكات والثرغرات التي يسببها القانون القديم، ويشمل الأحوال الشخصية للنساء من ديانات أخرى غير الإسلام.
- قانون مناهض للعنف الواقع على النساء والفتيات وخاصة العنف الأسري، ويشمل (تجريم كافة أشكال استغلال النساء وتهميشهنّ داخل الأسرة- تجريم الاغتصاب الزوجي، كنوع من جرائم العنف الجنسي الذي تتعرض له النساء في بيوتهنّ).
- تبنى حملات للتوعية بأخطار العنف الأسري وآثاره على النساء والفتيات والأسرة ككل.
- التوسع في إنشاء بيوت آمنة للنساء والفتيات المُعنفات في كافة أنحاء الجمهورية، بما يناسب الأرقام التي يعلنها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، وضمان مستوى جيد من الحماية لها.
- أرقام ساخنة تعمل على مدار 24 ساعة\ 7 أيام في الأسبوع تستقبل شكاوى النساء والفتيات المُعنفات داخل البيوت المصرية.
- توفير قوات تدخل في حالة الشكاوى، تكون مؤهلة للتعامل مع الحالة النفسية للناجية.
- تعديل قوانين المواريث بما يناسب الواقع الحالي، خاصةً أن القوانين الحالية لا تسبب أذى اقتصادي على النساء والفتيات فقط، بل أصبحت تحصد أرواحهنّ أيضًا.
- تشجيع النساء والفتيات على تقديم الشكاوي وعدم السكوت عن العنف، وتقديم ضمانات الحماية لهنّ من الجهات المختصة.

بَراح آمَن



مجموعة نسوية تسعى لمجتمع خالي من جميع أشكال العنف والتمييز الواقعة على النساء داخل الأسرة، من خلال تبنيها لمنظور نسوي يُراعي علاقات القوى بين النساء والرجال، ويعمل على تكسير القوالب النمطية التي تساعد على التمييز والعنف ضد النساء داخل الأسر في مصر، بدأت المجموعة العمل عام 2015 من خلال بعض حملات التدوين الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتم تدشينها رسمياً في مطلع عام 2018.

تسعى مجموعة "براح آمن" - تحت التأسيس الرسمي - لتعزيز حق النساء في التواجد الآمن داخل الأسرة، وتعزيز حقهن في التمتع بالصحة النفسية والجسدية، مع الاحترام التام والكامل لخصوصية الناجيات واحترام اختياراتهن، تسعى أيضاً لإلقاء الضوء على الأشكال المختلفة للعنف والتمييز الواقعة على النساء في الأسرة وتأثير ذلك على تواجدهن في المجال العام، والسعي نحو طرح تشريعات وسياسات تُجرم العنف الأسري الواقع على النساء في مصر طبقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

barahaamen.org



barahaamen